

سلم امتحان مقرر

القانون الدولي الاقتصادي (المجموعة الثانية)

لطلاب السنة الثانية في برنامج الدراسات القانونية

الجاري بتاريخ 2011/7/17م

أجب عن المجموعتين الآتيتين كليهما، وبدون خلط بينهما:

المجموعة الثانية: (خمسون درجة)

بإجاز غير محلّ، أجب عما يأتي: (عشر درجات لكل سؤال: $5 \times 10 = 50$ درجة).

1. بعد فضيحة مدير عام صندوق النقد الدولي دومينيك ستراوس-كان تم اختيار الفرنسية لاغارد خلفاً له. فهل هناك قواعد نافذة بخصوص جنسية المدير العام للصندوق؟

الجواب:

ليس هناك شروط خاصة لتعيين المدير العام، بيد أن هناك تقليداً متبعاً في تعيينه، وتعيين رئيس البنك الدولي، فهذا الأخير وفقاً للتقليد المتبع ينبغي أن يكون متمتعاً بجنسية الولايات المتحدة الأمريكية، في حين أن مدير عام الصندوق ينبغي أن يكون متمتعاً بجنسية غير جنسية الولايات المتحدة. ومن متممات هذا التقليد أن يكون مدير عام الصندوق متمتعاً بجنسية إحدى الدول الأوروبية.

2. ما الوسيلة التي تتدخل الدولة من خلالها للحفاظ على استقرار صرف عملتها؟

الجواب:

تتدخل السلطات النقدية في كل دولة، في سوق الصرف الأجنبي، عن طريق صناديق استقرار الصرف. وصناديق استقرار الصرف (أو صناديق موازنة الصرف) هي التي تنشئها الدولة لتخفيف حدة التقلبات في أسعار الصرف عندما تتبع الدولة نظام حرية سعر الصرف، حيث يقوم الصندوق برفد السوق بالعملات الأجنبية أو الوطنية المطلوبة، لمنع تقلبات أسعار صرف العملات بشكل كبير، أو على الأقل التخفيف من حدة هذه التقلبات.

3. ما هي العملة النادرة، وفقاً للنظام الأساسي للصندوق؟

الجواب:

العملة النادرة هي العملة التي يتضح للصندوق أن الطلب عليها يهدد تهديداً جدياً مقدرته على تقديمها، فيعلن رسمياً أن تلك العملة أصبحت نادرة.

4. لا تقتصر عضوية منظمة التجارة العالمية على الدول، ما المقصود بذلك؟

الجواب:

أي أن اكتساب عضوية المنظمة متاح للأقاليم الجمركية المستقلة في إدارة علاقاتها التجارية الخارجية. والمثال النموذجي لذلك الدولة، فكل دولة هي إقليم جمركي مستقل في إدارة علاقاته التجارية الخارجية. بيد أن الإقليم الجمركي المستقل في إدارة علاقاته التجارية الخارجية قد يكون أقل من الدولة (مثل هونغ كونغ) أو أكبر من الدولة (كالمجموعات الأوروبية).

5. عرّف شروط الدولة الأولى بالرعاية؟

الجواب:

يمكن تعريف شرط الدولة الأولى بالرعاية بأنه اتفاق أو بند يتم إدراجه في اتفاق) بين طرفين (دولتين)، يعطي أحدهما (ويسمى المانح) للآخر (ويسمى المستفيد) وضع الدولة الأولى بالرعاية من أي طرف (ثالث). فإذا أعطى المانح لأي طرف ثالث، أي ميزة، فإن هذه الميزة تسري تلقائياً حيال المستفيد، لأنه أولى بالرعاية من أي طرف ثالث.

مع تمنياتنا بالتوفيق والنجاح

أستاذ المقرر

د. ياسر الحويش

العلاقة مع الدولة التي يتم الاستيراد منها أو التصدير إليها
الرسوم المالية : وهي تنقسم بعهد زيادة الموارد المالية للدولة
الرسوم الجمركية : ويهدف إلى حماية الإنتاج المحلي والصناعة
الوطنية من ريفد السلع الأجنبية .

١٦٩ - الحوافز المشجعة للاستثمارات الأجنبية .

- الاستقرار السياسي والاقتصادي ...
- سادة نظام امتداد السوهر الحر ...
- ثبات السياسات الاستثمارية وسعر الصرف ...
- توفير البنية التحتية والسوهر الواسعة ...
- تأهيل البنية الأساسية والنظام القانوني ...
- تأهيل الثقافة الراضة للبلاد ...
- تحيل الإجراءات الإدارية والمالية ...
- شفافية النظام الضريبي والجمركي وعبدالته ...
- وضع بيئة مناسبة للفائدة لجذب رؤوس الأموال
الأجنبية .
- تأمين الطاقة المعاملة ، المرفقة والماهرة والقادرة
مع الإنتاج .
- سهولة نقل التكنولوجيا واستيعابها ...
- وضع القوانين والتشريعات والأنظمة ...

نظام ثبات أو استقرار سعر الصرف . ١٩٣٤

وهو النظام الذي كان يعتمد قاعدة الذهب لسوية المفضوعات الدولية
حيث تم تحديد قيمة ثابتة للعملة الوطنية بوزن معين من الذهب ، وهو
يفترض توازن شروط حرية استيراد وتصدير الذهب .

تدخل أصحاناً المؤسسات المالية الحكومية والمصرف المركزي في سوق
الصرف لتحقيق التوازن النقدي عند ما يزيد العرض من العملة الوطنية ويخفض
قيمته أو العكس .

من مميزات - انتشار العملة بقاعدة الذهب في بريطانيا فالسبب ضعف المعادلات
في سوق لندن معظم الدول وهذا ما أسهم في تحقيق الاستقرار العالمي
لأسعار الصرف .

أدى انجساف الاستدليل الذهب دوراً فعالاً كوسيط من اجراء
عمليات التبادل النقدي ، وكانت انطلاقة تمثل سوية النقد العالمية
لسوية المفضوعات ...

انتشر العمل تدريجياً بقاعدة الذهب مع نشوب الحرب العالمية الأولى
عندما قامته الدول باستحلاله اجتياهاً من الذهب طواحيها
اجبار الحرب .

أعلن الرئيس نيلسون في ١٩٧١ التوقف عن تغطية
الدولار بالذهب ، وانتهى بذلك نظام سعر الصرف
الثابت .

التجوية نظام الدول التي تتوحد عملاً على العريضة أو فرض رقابة على إصدار
الصرف دولاً لا يزال الدولار مستخدم كعملة أرطازية للنظام
البنكي العالمي.

توصل الاتحاد الأفريقي إلى اعتماد الوحدة النقدية الأوروبية (اليورو)
السنة الأولى عمل في ١٩٩٩ وأصبح الوحدة في صنف الدولار.

٤- مجموعة الدول وعلاقتها الاقتصادية - ٢٢٦

٥- اقتصاد النظام الاقتصادي والاجتماعي.

٦- معمارية السيادة الذاتية على المصادر الطبيعية.

٧- معتمد تنظيم الاستقارات الأجنبية وفقاً للقوانين الوطنية.

٨- معتمد تأميم الاستثمارات الأجنبية مقابل مقومها كمنفعة.

٩- معتمد إزالة التجارة الدولية.

١٠- معتمد المشاركة الفعلية في اتخاذ القرارات الدولية.

١١- معتمد حصول على التكنولوجيا لوجيا كحدوثه والاستفاد بها.

١٢- معتمد الدول النامية في الحصول على معاملة تفضيلية.

١٣- واجب الاسطام من تنمية التجارة الدولية ومقوماتها

الدول والاضاف . . .

١٤- واجب التعاون في استثمار الموارد الطبيعية المشتركة.

١٥- واجب التعاون في تعزيز ثقافة المنظمات الدولية.

١٦- واجب التعرف على الأنظمة التي تحققت بموجبها دول

النامية خلال حقبة الاستعمار.

١٧- واجب مساعدة الدول النامية للتغلب على عقبات

التنمية لديها . . .

- واجب التعاون في أجل التنمية ...
- واجب التعاون لنزع السلاح تحت روافد دولية ..

تعريف العولمة الاقتصادية . ص ٣٨
- العولمة هي مفهوم فكري وامتقادي يتجلى مضمونها في
الانتقال من الطواغر العلقية بحرس الأسوار حصينة تنقل
الأفراد والمعلومات ...، مهيأة للعولمة اقتصاد عالمي
موسع .

تقوم العولمة مجموعة من المصالح والمؤسسات الدولية الفاعلة
كمنظمة التجارة العالمية وصندوق النقد والبنك الدوليين
والشركات ...

مما ساعد في تكريس العولمة الاقتصادية الآليات الأخرى
للعولمة مثل العولمة السياسية والثقافية والإعلامية ،
- يتم استصدار قرارات دولية مثلولة شرعية لا تضاعف
السيوف وقد حازت رعباً مفاصل الارهاب ماهرة دوماً
منذ وقوع أحداث الـ ١١ سبتمبر ٢٠٠١ .

تبقى السمة المتميزة للعولمة هي فرض النمط الرأسمالي
الغربي وازداد واجباً المايز في التسليح دون مراعاة الاوضاع
والخصائص الوطنية والمحلية لتوسيد العولمة الاقتصادية مع الحكومات ..

الدكتور فاهم ملسي
